منشئ المجلة
انطون الجميّل

الزهور

المدير المسؤول
امين تقي الدين

الجزء الخامس — يوليو (تموز) ١٩١٢ — السنة الثالثة

الجنايات والاجتماع

ان للاجتماع أمراضاً كما للجسم الحيّ . وهي كأمراض الجسم الحيّ إما مستوطنة وتسمى جنايات وجرائم ؛ واما وافدة وتسمى قلاقل وثورات . وأسبابها كأسبابها اما متممة واصلة وهي في أحوال الافراد الخاصة . واما مُعدّة مهيئة وهي في نظامات الاجتماع نفسه كما هو الحال في الجسم الحي. فالجنايات كالامراض نفسها لا تقع الا اذا توفر لها هذان العاملان : احوال خاصة في الافراد ، واستعداد في جسم الاجتماع

وسياسة الاجتماع كطبابة الجسم الحي: رادعة توجّه الى الجاني كما يداوي الطب المريض ؛ ومانعة او واقية تمنع أسباب الجناية لوقاية المجتمع منها قبل وقوعها ، كما يمنع الطبّ المرض بمقاومة أسبابه بعلم حفظ الصحة المعروف بعلم الهيجين

فساسة الاجتماع يقاومون الجنايات بالشرائع المسنونة ، وهي كالطب الشافي للأمراض . ويحاولون منعها بالنظامات الموضوعة وهي كالطب المنعي الواقي من الامراض . وكما ان طبابة الاجسام الشافية والواقية

تتوقف على تعرُّف طبائع الجسم الحي وطبائع الامراض التي تفتك بهِ ودرس الوسائل النافعة ، كذلك سياسة الاجتماع الرادعة والواقية تتوقف على تعرّف طبائع المجتمع وطبائع الجناة ودرس الشرائع والنظامات الموافقة ايضاً . وكما ان الطب البشري لم يقُلْ كلمته الاخيرة فى كل ذلك ، كذلك الطب الاجتماعي لم يقل كلمته الاخيرة ايضاً

غير انا اذا قابلنا بين الطبين نجد ان الطب البشري تقدم اكثر جداً مما تقدم الطب الاجتماعي . فشفاء الامراض صار أسهل مما كان في الماضي وصارت طبائعها معروفة اكثر كذلك . واذا كانت صناعة الطب لم تتقدم كل التقدم المطلوب في شفاء الامراض حتى الساعة ، لكنها تقدمت كثيراً في علم الوقاية منها . فان علم حفظ الصحة يكاد يكون قد ألمَّ بكليات نواميس الامراض وكيفية تولدها ووسائل منعها . وقد تمكن من حصر كثير منها . وفي بعض البلدان تمكن من منعها اصالة لان الطب البشري سار مع العلم سيراً حثيثاً وجنباً لجنب . واذا كان لم يتمكن من منعها بتاتاً فليس من نقص في علمهِ ، بل من صعوبات اخرى تعترضهُ متأتية من نظامات الاجتماع نفسها . فالامراض الوافدة التي كانت تنقضّ في الماضي على اوروبا وتفتك بمئات الالوف من سكانها في زمن قصير كوافدات الطاعون والجدري الاسود والهواء الاصفر والحمّى التيفوئيدية نفسها حتى خانوق الاطفال المعروف بالدفثيريا قد قلّت اليوم جداً وزالت منها في بعض الاماكن طبيعتها الوافدة . فاذا كانت اكثر المدن الكبرى في هذه الجهات بلغت الغاية في النظافة بعد ان كانت

مجمعاً للقاذورات وصار السكان فيها اكثر اعتناءً من قبل بنظافة مآكلهم ومشاربهم ومساكنهم وملابسهم وأجسادهم ، فالفضل في ذلك للطب الذي عرف كيف يستفيد حالاً من العلم . وسوف تخفّ الامراض جداً وتقلّ ويلاتها كلما اصطلحت نظامات الاجتماع ومكّنت الطب من العمل بقواعد علم الصحة كما هي معروفة له اليوم

بخلاف الطب الاجتماعي فانهُ لم يتقدّم على نسبة تقدُّم العلم اليوم فهو لم يتعرّف طبائع الاجتماع وطبائع الجناة جيداً . وشرائعه الشافية ونظاماتهُ الواقية لا تزال قاصرةً جدًّا عن المقصود وما ذلك الاَّ لأن نظرهُ في طبيعة الاجتماع لم يتغير كثيراً عما كان في الماضي ، ولم يتيسر لهُ حتى اليوم تطبيق نظاماتهِ وشرائعهِ على النواميس الطبيعية التي اكتشفها لهُ العلم . والحق يقال ان هذا التطبيق محفوف بالمصاعب لاسباب كثيرة ناشئة عن غلبة تعاليمهِ الدينية والأدبية في شرائعهِ ونظاماتهِ وتأثيرها في طبائع أفراد المجتمع أنفسهم . فاذا كان الطب قد استفاد كل الفائدة من العلم الطبيعي فلأن موضوعهما واحد فلم يكن يمكن فصل أحدهما عن الآخر بخلاف سياسة الاجتماع فهي حتى الآن لا تزال للاسباب المتقدمة باقية في واد والعلم الطبيعي يسير في وادٍ آخر

ولا يستفاد من ذلك ان الاجتماع لم يستفد من حركة العلم اليوم في سياساتهِ فان انكار ذلك مجازفة . فأمراضه الوافدة قلت جدًّا فقلت حروبه وانكسرت حدّة ثوراتهِ وخفت وطأة قلاقلهِ . ولا شك ان الجرائم والجنايات قد قلت كذلك عما كانت في الماضي البعيد . كل ذلك لسهولة

مراسهِ اليوم أكثر من قبل لاصطلاحهِ نوعاً بفضل ما انتشر عليهِ من ظل العلم الحديث

غير ان القلاقل اذا كانت قد خفت وطأتهـا فهي لم تقلّ اليوم بل زادت واستوطنت كذلك كقلاقل العمّال . واذا كانت الجنايات قد قلت عما كانت في القديم فهي لم تقلّ قلة مطلقة بل ربما زادت كذلك بالنسبة الى ما كانت عليهِ في الماضي القريب لزيادة انتشار العـلم وزيادة الشعور بالحاجة معهُ مع بقاء أسبابها . لان الطب الاجتماعي لم ينظر كثيراً في هذه الاسباب واذا نظر فلم يهتدِ كثيراً الى الوسائل الواقية منها أو انهُ لم يحسن تطبيقها عليها . وأسبابها انما هي في نظامات الاجتماع نفسها التي لا تزال حتى الآن بعيدة جدًّا عن توفير التضامن له بتوفير العمل وتوفير المنفعة المتبادلة

فالشارع لم ينظر في الجنايات الاَّ الى العقاب فكأن الصعوبات التي تعترضهُ في نظامات الاجتماع صرفتهُ عن تعرّف طبائع العمران للبحث في الوسائل الواقية الى تعرّف طبائع الجناة أنفسهم لتحديد العقوبة . وقد هداهُ العلم اليوم في ذلك كثيراً وخدعه أكثر لأن الاعتماد في العلم على جهة واحدة مضرٌّ جدًّا . فنظر في الامر نظرة علمية هي في مصلحة الجاني أكثر منها في مصلحة المجنيّ عليهِ . اذ نظر الى الجاني كنظرهِ الى المريض المستحقّ غالباً للشفقة والحنان بقطع النظر عن تأثير جنايتهِ في الاجتماع . وهو نظرٌ يوافق عليهِ العلم اذا كان الغرض منهُ توفير عضوٍ من أعضاء المجتمع لنفعٍ منهُ لهذا المجتمع . والاّ فالشفقة في الطب كما في الشرائع يجب

أن تشمل الأهم وهو الجسم الاجتماعي نفسهُ . ولو كانت هذه الشفقة في الشرائع اليوم ترمي الى اصلاح الجاني لحمدنا العمل . والحال ليس كذلك غالباً . لأن وسائل اصلاح الجاني لا يعتنى بهـا كثيراً في الشرائع حتى اليوم . وكل ما تفعله هذه الشرائع لمصلحة الاجتماع هي أن تحبس الجاني وتكفّ شره عن المجتمع الى حين . وكثيراً ما يضيف الجاني الى عيوبه وهو في السجن عيوباً اخرى يكتسبها من مخالطته لسائر الجناة المحبوسين معه في سجن واحد . فلا يخرج من السجن حتى يعود الى جنايته بخسارة وتفنن لم يكونا له من قبل

فتخفيف العقوبة على الجاني لم تفد الاجتماع بل ذكر بعضهم ان القتل كان يزيد كلما قلّ القصاص بالقتل . وليس في الامر غرابة والدواء على ما تقدم . حتى ولا القتل نفسه يستطيع بالارهاب أن يقلّل القتل عسى أن يستطيع الجاني ان يستغفل نظام الاجتماع وينجو من عقاب مؤجل . ولذلك رأى بعضهم ان يشغَّل الجاني في سجنه حتى يدفع ثمن جنايته فيكتسب عملاً نافعاً ويعوّض على المجنيّ عليه ويُرهَب لطول الاقامة حينئذٍ في السجن . وهو أقرب الآراء الى العدل مهما قام عليه من الاعتراضات. ويلزم حينئذٍ أن لا يقبل عن شغله عوضاً ولو كان ذا مال ويشمل التعويض حوادث القتل التي كثيراً ما يذهب فيها التعويض المدني هدراً فيفقد الانسان عزيزاً له ويفقد معيلاً كذلك

على ان الجاني نفسه مظلوم ، وظالمه نظام الاجتماع نفسهُ سواء عن جهل لقلة انتشار العلم او عن حاجة لقلة توفر العمل او عن مرض لتطرّق

ذلك اليهِ بالوراثة المكسوبة هي نفسها من الاجتماع . والشرائع التي تعاقبهُ كأنها تعاقب بهِ جهلها في تطبيق نظاماتها على حاجة العمران والتي كثيراً ما يكون الجاني العزوم فيها أنبل جداً من الذين يخرجونه ويسترون جناياتهم بالخبث ؛ فما دامت تعاليم الاجتماع لا تمشي على قواعد العلم الحديث فتضع العمران في مقامهِ الطبيعي وتعتبرهُ جسماً حياً كسائر الاحياء وتطلق عليهِ نواميسها الطبيعية فمن المستحيل ان تهتدي الى إحكام الروابط بينهُ . وما دامت نظاماته لا توفّر له النفع المتبادل فيصعب جداً ضبطهُ ولقد صدق القائل: « ان توفر اسباب الثروة فى بلاد لمن أفضل اسباب تقليل الجنايات فيها » . فالناس فى كل أمورهم دنيا وآخرة انما هم يقتتلون على رغيف

الدكتور شبلي شميل

الحزم

الرجال ثلاثة : حازمٌ ، وأحزم منهُ ، وعاجز . فالحازم من اذا نزل بهِ الأمر ، لم يدهش له ، ولم يذهب قلبه شعاعا ، ولم تعيَ بهِ حيلتهُ ومكيدته التي يرجو بها المخرج منهُ . وأحزم من هذا ، المقدامُ ذو العدَّة ، الذي يعرفُ الابتلاء قبل وقوعهِ فيعظّمهُ إعظاماً ، ويحتال له حيلةً ، حتى كأنهُ قد لزمهُ ؛ فيحسم الداء قبل أن يُبتلى بهِ ويدفع الامر قبل وقوعهِ . وأما العاجز فهو فى تردُّدٍ وتمنٍّ وتوانٍ حتى يهلك ؟

(ابن المقفَّع)